العيش مع الأسلحة:

الأسلحة الصغيرة في اليمن

يبحث هذا الفصل في هيمنة الأسلحة على الحياة اليمنية، ويصف بعض السياقات التي يتمّ في إطارها الاحتفاظ بالأسلحة واستخدامها. وتوفّر الحالة اليمنية فرصة لدراسة عادات وضوابط المجتمع اليمني المدجّج بالسلاح ، ولتوسعة نطاق فهمنا للعلاقة بين الأشخاص ومستوى طلبهم للسلاح.

تصوير ديريك ميلر

اليمن ثقافة عامة – ولبست خاصة – للسلاح

تمثّل الأسلحة سمة عادية من سمات الحياة اليمنية، ومن الممكن أن تتراوح الأسلحة الشخصية من الخنجر الصغير إلى المدفعية.

وتؤدي الأسلحة الشخصية دوراً أساسياً في الحياة الاجتماعية والرمزية، لدى الكثيرين من الرجال اليمنيين. ومع ذلك، فإن تكرار ذِكْر وجود 50 مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة في اليمن، يعتبر رقماً مبالغاً فيه. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات مكتوبة عن الرقم الدقيق للأسلحة التي يتمّ تداولها، إلا أن النتائج التي تمّ الحصول عليها باستخدام الأساليب الاستنتاجية اعتماداً على إجراء البحوث بالمشاركة، تحصر هذا الرقم بين 6 و9 ملايين. ويوحي هذا التقدير – الذي يأتي ثمرة للبحوث العلمية التي أُجريت – بأن نسبة عدد قطع السلاح إلى عدد السكان تصل إلى 40 قطعة لكل 100 شخص. وبالتالي، فإنه ينبغي الاستمرار في اعتبار اليمن، من الدول التي ترتفع فيها نسبة امتلاك الأسلحة، وإن لم يكن ترتيبها على رأس قائمة الدول التي تمتلك الأسلحة الصغيرة. ففي الولايات المتحدة – على سبيل المثال – يقترب معدل انتشار الأسلحة الصغيرة فيها من الوصول إلى مستوى قطعة سلاح واحدة لكل شخص.

ورغم ضخامة حجم المخزون الاحتياطي من الأسلحة الصغيرة، إلا أن المستوردين ما زالوا مثابرين ومستمرين في تلبية الطلب على الأسلحة. وعلى ما يبدو فإنَّ القسم الأكبر من الأسلحة الصغيرة، يتم استيراده بشكل قانوني من المورّدين الأجانب بمن فيهم الموردون من دولَ الأرجنتين، والبرازيل، والصين، وجمهورية التشيك، وفرنسا، وألمانيا، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، والولايات المتّحدة الأمريكية. ومن المعروف أن دولاً

مختلفة تقوم بتوريد الذخيرة بما فيها البرازيل، والصين، وجمهورية التشيك، وألمانيا، والفلبين، وبولندا، والاتحاد الروسي، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

الخارطة 5-1 اليمن وجيرانا

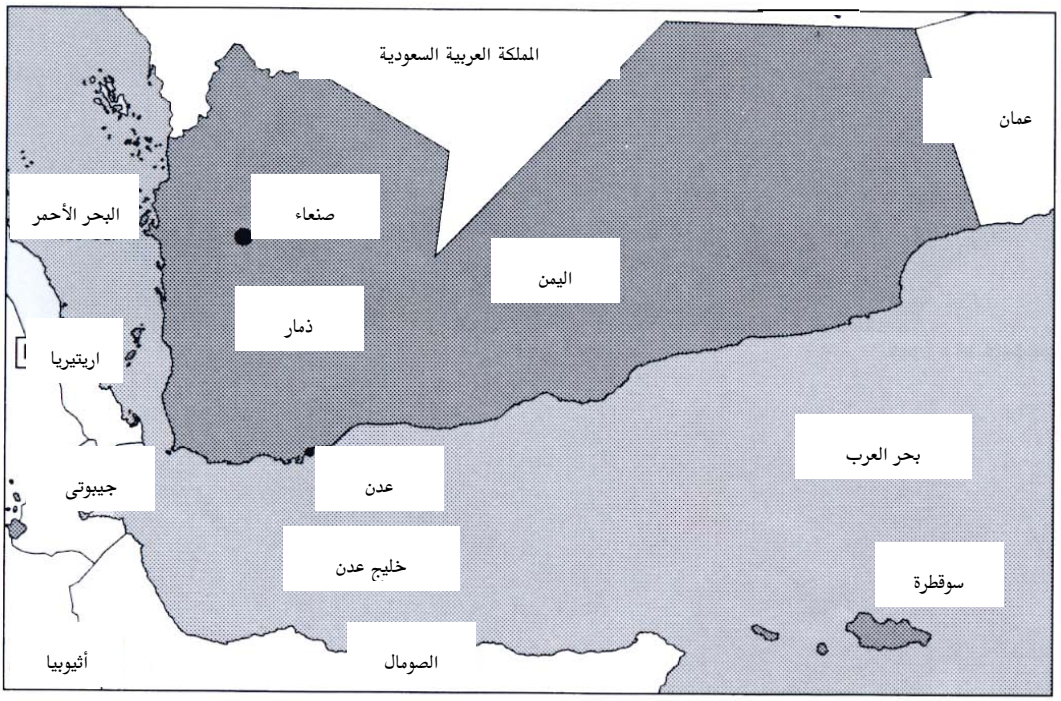

تمثّل القواعد السلوكية القَبَلية – وليس القانون المدني – في الحياة اليمنية، المحدّدات الرئيسة لامتلاك الأسلحة، واستخدامها، والنتائج المترتّبة على استخدامها. ويُعَدُّ القانون القَبَلي – الذي يستمد شكله وجوهره من التأثير الوسطي المعتدل للإسلام، مع أنه لا يخضع له – عاملاً رئيساً للتفاعل الاجتماعي الذي يُحدد القواعد غير المكتوبة عادة للعلاقات بين أفراد القبيلة الواحدة وبين القبائل مع بعضها البعض بشأن استخدام الأسلحة. وبالفعل، فإن قانون الدولة يعتبر قانوناً عقيماً غير نافذٍ إلى حد كبير، وهو – بشكل أو بآخر — يُعدُّ في موقف معادٍ للتقاليد القبلية، الأمر الذي يؤدي إلى ازدرائه وتجاهل تطبيقه في أغلب الأحيان. أما التعليمات والدروس المستفادة من أجل المستقبل فتُستمدّ – في جزء كبير منها — من الماضي من حيث سعي اليمنيين إلى المبادئ التي تؤدي إلى استمرارية الحياة الاجتماعية واستقرارها. وهذا يعني ضمناً أنه يتعين على الباحثين ألا يدرسوا قانون الدولة لفهم القواعد التي تحكم الحياة اليمنية فقط، وإنما عليهم أن يدرسوا الحياة المجتمعية والتقاليد المشتركة. ويعني كذلك أن مصدر القواعد الاجتماعية لاستخدام الأسلحة الصغيرة، يكمن في الدروس التي تُعلّمها القبيلة إلى أفرادها والتي يُلقّنها الأهالي إلى أَطفالهم.

تلعب الأسلحة دور الأدوات الفعليّة التي تستخدم في النزاع، كما أنها تعمل كدليل على الهويّة.

إن التبصّر في الأسباب الجذرية لاستقرار المجتمع اليمني يُظهر بوضوح أيضاً أن الطلب على الأسلحة الصغيرة لا يمثّل ردة فعل تلقائية لمخاوف الافتقار إلى الأمن، ولتأثيرات الفقر، أو حتى لسياسة الاستبعاد أو الاستثناء. فهذا الطلب له جذور راسخة في أنظمة المعتقدات المحليّة، وهي التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي والاجتماعي. ففي اليمن، ينبع الطلب على الأسلحة من منطلق الهويّة، والقيم

الراسخة المنقطعة النظير. ولفهم العلاقة بين الرجال وأسلحتهم فإن ذلك يعني استقصاء أسس المجتمع اليمني واستكشافها.

وحتى مع وجود عدد ضخم من الأسلحة الصغيرة الفتَّاكة بدرجة عالية في اليمن، إلا أن مستوى الجريمة المسلّحة يبدو منخفضاً نسبياً مع أن الأدلّة الآخذة في التجمّع تفيد بأن جرائم العنف آخذة في الازدياد، وفي اتخاذ أشكال جديدة بما فيها خطف الأشخاص من أجل الفدية، والقتل المتسلسل الحلقات، والقتل الذي يبدو عشوائياً، وخرق القواعد التقليدية المقدسة. وقد تفسّر عملية التطوير الحضري البطيئة في تنفيذها والمتسارعة في انتشارها سبب ارتفاع معدلات الجريمة في اليمن وإن لم تظهر هذه النتيجة بوضوح بعد. ومن الواضح أنه مع انتقال الأشخاص إلى المدن، تَضعُف روابطهم وعلاقاتهم مع قبائلهم ومجتمعاتهم المحلية مما يؤدّي إلى تضاؤل الضوابط الاجتماعية على سلوكهم.

وتتمثل الأسباب الرئيسة لما يظهر من مستويات منخفضة من جرائم العنف في اليمن — كجرائم متميّزة عن جرائم العنف في أوساط المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة – في الدور المركزي القوي للقيم القَبَلية في الحياة اليمنية، والتي تعمل تعاليم الإسلام الروحية على التخفيف من حدّتها وجعلها أكثر اعتدالاً ووسطية. ويشكّل العنف في الحياة اليمنية فعلاً متعمّداً لدى المجتمع. ومع أن النزاعات قد تخرج أحياناً عن نطاق السيطرة – وهذا ما يثير الغضب – إلا أن القرارات المتعلقة بالقتل ضمن القبيلة الواحدة وبين القبائل مع بعضها البعض، قد تُتَّخذُ بصعوبة بالغة، من خلال قواعد اجتماعية واضحة.

تصوير دريك هيلر

بيع الأسلحة من خلف الشاحنة

ويوحي هذا الفصل، بوجود حاجة كبيرة لإجراء المزيد من البحث والاستقصاء عن كثب، في الدور الذي تؤديه الأسلحة في حياة مختلف المجتمعات حول العالم. ومن خلال فهم الأسباب التي تدعو الناس إلى امتلاك الأسلحة واستخدامها – كما هو الحال في مختلف المجتمعات والثقافات من حيث ماهية أوجه استخدام هذه الأسلحة؟ وماذا تعني لمن يملكها؟ وما هي الرسائل التي تحملها لأصحابها وللآخرين؟ – فإن المسائل المتعلّقة بالمخزون الاحتياطي من الأسلحة،ومفاهيم الأمن، وإمكانيات خفض مستوى إساءة استخدام الأسلحة أو ضبط هذا الاستخدام تصبح أكثر وضوحاً واهتماماً بالنسبة لصانعي السياسات. فهذه الجهود سوف تمكّن المانحين، والمؤسسات المنفّذة لبرامج التنمية، والجهات الفاعلة على ساحة المجتمع المحلّي، من وضع برامج تتصف بمشروعية أكبر واستدامة أفضل، وتحقّق فائدة تعمُّ جميع أنحاء العالم.